مسائل ما لم يسم فاعله

٣٨ ـ مسألة [نيابة غير المفعول به عن الفاعل](*)

إذا اجتَمع في الكلامِ مفعولٌ به صحيحٌ وظرفٌ وحرفُ جرٍّ فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح.

وقال الكوفيون: يجوز أن يقامَ الظرف وحرف الجر مقامه(١).

لنا أن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غير، ويبان أنه أشبه به من أربعة أوجه:

أحدها: أن الفعلَ يصلُ إليه بنفسه، ولا دلالةَ في الفعلِ عليه، بخلاف الظَّرف وحرف الجر، والمصدر.

والثاني: أنَّ المفعولَ به شريكُ الفاعلِ في تَحقُّق الفعلِ، لأنَّ

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة رقم: ٣٠ وإعراب القرآن: ١/ ٨٠.

المسألة في شرح المفصل: ٧/ ٧٤، وشرح الكافية: ١/ ٨٤ ـ ٨٥، والهمع: ٢/ ٢٦٥ (ط) الكويت وهذه المسألة والتي بعدها انفرد بذكرهما أبو البقاء العكبري ولم ترد في الإنصاف لابن الأنباري. وذكرهما اليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٧٨) في فصل الاسم.

(١) قال الرضي: ووافقهم بعض المتأخرين: ١/ ٨٤، وفي الهمع وعليه الأخفش وابن مالك.

وشرط الأخفش تأخر المفعول به في اللفظ الهمع: ٢/ ٢٦٥ (الكويت).

الفاعل يُوجِدُ الفعل، والمفعول به يحفظُهُ من حيثُ كان محلاً له.

والثالث: أن المفعول قد جُعل فاعلاً في اللّفظ كقولك: مات زيدٌ وطلعت الشّمس ورخص السِّعرُ، وليس كذلك بقيّة الفضلات.

والرابع: أن من الأفعالِ ما اقتصر فيه على المَفعول ولم يُذكر الفاعل كقولك: «عُنيت بحاجتك»، و«نُفِست المرأة»، و«جُنَّ الرجل»، وليس كذلك بقية الفضلات.

واحتجَّ الآخرون بأنَّ الظّرفَ وحرفَ الجَرِّ يعملُ فيهما الفِعل ويجعلان مفعولاً بهما على السَّعة، فصارا كالمفعول به، وكما جازَ أن يُجعل المفعول به قائماً مقامَ الفاعل كذلك هذه الأشياء.

والجوابُ: أنا قد بينا أن المفعولَ به من أشبهَ بالفاعلِ وإذا دعت الحاجةُ إلى نيابة شيء يقامُ مقامَ غيره فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه.

فإن قيل: يبطل ما ذكرتموه بقولك أعطيت زيداً درهماً، فإذا لم تسم الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامه، ولا شبهة أن زيداً أشبه بالفاعل إذ كان فاعلاً للأخذ، والدرهم ليس إلا مفعولاً به.

قيلَ: هما في هذه الحالِ متساويان في المفعوليّة، والفِعلُ واصلٌ إليهما على حدٍّ سواء، وقوّةُ المفعول الأول من طَريقِ المعنى لا من جهةِ اللَّفظِ، ومع هذا فرفع الدِّرهمِ ضَعيفٌ سوّغه أَمن اللّبْسِ.

والله أعلمُ بالصَّواب..

٣٩ ـ مسألة [إقامة المَصدر مقامَ الفاعل](*)

لا يجوزُ أن يقامَ المصدرُ مقامَ الفاعلِ مع وجودِ المفعول به الصَّحيحِ في الاختِيار، وإنّما بابه الشّعر.

ومن البَصريين من قالَ يجوزُ(١).

وحجّة الأولين: أن المصدرَ يدلُّ على أكثرِ مما دلَّ عليه الفعلُ ولا فائدةَ فيه أكثرَ من التَّوكيد، والفاعلُ غيرُ الفِعل من كلِّ وجهٍ، وهو واجبُ الذّكرِ لفظاً أو تقديراً، فلا يقومُ مقامَه إلا ما شابَهَهُ.

واحتجَّ الآخرون بالسّماعِ والقياسِ.

(*) هذه المسألة جزء من المسألة السابقة، ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، وذكرها في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٦٥، وأحال هناك على كتاب له سماه «المسائل البخارية» لاستيفاء هذا الموضوع، ولا أعلم حتى الآن لهذا الكتاب وجوداً.

(١) وجوز ذلك بعض الكوفيين أيضاً، معاني القرآن للفراء: ٢/٢١٠. والذي جوزه من البصريين هو الأخفش كما تقدم في المسألة التي قبلها. غريب إعراب القرآن: ٢/٣٦٥ قال: «. . . وأجازه الأخفش والكوفيون» وذكره السيوطي في همع الهوامع: ٢/٢٦٥ (ط) الكويت لكنه شرط أن يتأخر المفعول به وأما إذا تقدم فهو أحق بالنيابة وشرح الرضي: ١/٨٤، ٨٥. وقال: على أن الكوفيين وبعض المتأخرين. قال البغدادي في خزانة الأدب: ١/١٦٣: «وبعض المتأخرين» هو علي بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد.

أمَّا السماعُ: [فـ] قوله[1] تعَالى[2]: ﴿وكذلك نُجى المؤمنين﴾ قراءة حَفصٍ[3] عن عاصمٍ[4] بتشديد الجِيم فلا وجهَ له إلا نُجّى النَّجاء.

وقرأ أبو جَعفرٍ[5]: ﴿ليُجزى قوماً﴾[6] على ما لم يُسم فاعله، أي

---

(١) سقطت فاء الربط من الأصل.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٨٨.

(٣) حفص: (ت ٢٤٦ هـ). هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري؛ أبو عمر، إمام القراء في عصره، كان ثقة، ثبتاً، ضابطاً، له كتاب ما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القران، وأجزاء القرآن، وهو أول من جمع القراءات، وكان ضريراً، أخباره في غاية النهاية: ١/١٥٤.

(٤) عاصم: (ت ١٢٧ هـ) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر أحد القراء السبعة تابعي من أهل الكوفة، وفاته فيها، كان ثقة في القراءات وله اشتغال بالحديث. أخباره في غاية النهاية ١/٣٤٦.

(٥) أبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي، بالولاء المدني، أحد القراء العشرة، وهو من التابعين، وكان إمام أهل المدينة في القراءة عرف بالقارىء، وكان من المفتين المجتهدين، توفي بالمدينة سنة ١٣٠، غاية النهاية: ٢/٣٨٢، وفيات الأعيان: ٢/٢٧٨.

(٦) سورة الجاثية: آية: ١٤.

وقراءة أبي جعفر (ليجزي) خارجة عن القراءة السبعية، أما السبعة فمنهم من قرأها (ليجزي) بالبناء للمعلوم وبالياء في أول الفعل وهم ابن كثير ونافع وعاصم بن أبي النجود وأبو عمرو، وقرأ عامر وحمزة والكسائي بالبناء للمعلوم أيضاً وبالنون (لنجزي) السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٥٩٤ ـ ٥٩٥، والكشف لمكي: ٢/٢٦٨. أما قراءة أبي جعفر هذه فقد ذكرها ابن الجزري في النشر: ٢/٣٧٢ فقال: قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي (يجزى) مجهلاً، وكذا قرأ شيبة، وجاءت أيضاً عن عاصم، وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور وهو «بما» مع وجود المفعول به الصريح وهو «قوماً» مقام الفاعل كما ذهبت إليه الكوفيون وغيرهم. هذه القراءة في معاني القرآن للفراء: ٣/٣٦، حيث عارضها بقوله: وهو في الظاهر لحن، وغريب إعراب القرآن: ٢/٤٦٥ ولم تنسب هذه القراءة إلى أبي جعفر فيهما. كما ذكرها أبو حيان في البحر المحيط: ٨/٤٥ والطبري في جامع البيان: ٢٥/١٢٨.

يُجزى الجَزاء قوماً، ومن السَّماع قولُ جَريرٍ[1]:

فَلو ولَدت قُفَيرةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلِكَ الكَلْب الكِلَابا

أي سُبَّ السَبُّ.

أمَّا القياسُ فهو أن المَصدر اسم يصلُ الفِعلُ إليه بِنَفْسِهِ فجازَت إقامَتُهُ مقامَ الفاعِل كالمَفعول بهِ الصَّحيح.

والجوابُ: أمَّا قراءةُ حفصٍ فعنها ثلاثةُ أَجوبةٍ[2]:

---

(١) البيت في كتاب اللباب للمؤلف ورقة: ٣٠ والخزانة: ١/١٦٣، وقال البغدادي وهذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق مطلعها:

أقلي اللوم عاذلي والعتابا وقولي إن أصبت فقد أصابا

قال: وقبله:

وهل أم تكون أشد رُعباً وصَرَّاً من قفيرة واحتلابا

ورجعت إلى (ط) دار المعارف للديوان واستعرضت القصيدة المذكورة والموجودة في الديوان من ص ٨١٣ ـ ٨٢٥ ولم أجد البيت فيها وهي في هجاء الراعي النمري لا الفرزدق ولكن جريراً تعرض للفرزدق في ثنايا القصيدة، وقد وجدت البيت الذي ذكر البغدادي وقال إنه قبل البيت في القصيدة ص: ٣١٧، إلا أن شاهدنا لم يوجد فيها، ولا في ملحقات الديوان. ويوجد البيت في الحجة المنسوب لابن خالويه: ٢٢٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢١٥، برواية: «لسب بذلك الجرو» وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٧٥ والخصائص: ١/٣٩٧. وقفيرة اسم أم الفرزدق تهذيب اللغة: ٩/١٢١.

(٢) العبارة هنا ركيكة، وفي الأصل كتب الناسخ (فعنه جوابان) لكنه غيرها بخط الأصل أيضاً إلى ثلاثة أجوبة، ثم ذكر الأول وفرع عنه وجهين وذكر الثالث وأسقط الثاني، وقد وردت هذه العبارة في إعراب القرآن: ٢/٢٣٢ قال: «... وفيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه فعل ما وسكن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل على المصدر أي ننجي النجاوء هو ضعيف من وجهين أحدهما: تسكين آخر الماضي، والثاني إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح، والوجه الثاني: أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيماً وأدغمت وهو ضعيف أيضاً. والوجه الثالث: أن أصله ننجي بفتح النون الثانية ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية من (تظاهرون) =

أحدُهما: أنّها ضعيفةٌ لا يَنبغي أن يُؤخذ بها، يدلُّ عليه أن فيها أَمرين يُضَعِّفانِها:

أَحدُهما: إقامةُ المصدَرِ مقامَ الفاعل مع المَفعول الصَّحيح مع أن المَعنى ليس عليه، لأنَّ المعنى أن المؤمنين هم الذين يَنجون ونسبةُ النَّجاء إلى النجاء بَعيدٌ جدّاً.

والثاني: أنّه سكن الياء وهي آخر الفعل الماضي، وهو من بابِ الضَّرورةِ[1] أيضاً، وما هذا سَبيلُهُ لا يُجعلُ أصلاً يقاسُ عليه.

والثالثُ: أن أَصله من نُنْجِى بنونين فقلب الثَّانية جيماً، وأُدغم وعلى هذا هو مستقبل لم يسكن آخره للضرورة.

أمَّا قوله: «ليُجزي» فتقديره ليُجزي الخَيرَ فالخيْر مفعولٌ ثانٍ كأنَّك تقولُ: جَزيت زيداً خيراً، وهذا إقامةُ مفعولٍ به صحيحٌ مقامَ الفاعل.

أمَّا البيتُ فقد قيلَ: هو من ضَرورة الشّعرِ، وقيلَ: إن التَّقديرَ يا جروَ كلبٍ أي لو ولدت قُفيرة الكلابِ، فالكلابُ مفعولٌ وَلَدَتْ ويا جروَ كَلْبٍ نِداءٌ، معتَرِضٌ، وأفردَ الضَّمير في «سُبّ» لأنه يعودُ إلى جِنْسِ الكِلاب.

قولُهم: «يـصلُ الفعلُ إليه بنفسِهِ». قُلنا: هو مع ذلِكَ فَضْلَةٌ مُستَغنىً عنها كما ذَكرنا.

والله أعلمُ بالصَّواب..

= وهذا ضعيف أيضاً لوجهين:

أحدهما: أن النون الثانية أصل وهي فاء الكلمة فحذفها يبعد جداً.

والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف تظاهرون ألا ترى أنك لو قلت تتحامى المظالم لم يسغ حذف التاء الثانية.

(١) الضرورة تكون في الشعر ولا ضرورة في القرآن الكريم؟!.

٤٠ ـ مسألة [نِعم وبِئس فعلان ماضيان](*)

نِعم وبِئس فعلان ماضِيان غير متصرِّفين.

وقال الكوفيون: هما اسمان، وهما في الأصل صفة لموصوفٍ مَحذوفٍ كأنَّك إذا قلتَ: نعم الرجل زيد فتقديره: الرّجلُ نعمَ الرّجلُ، ولمَّا حذفت الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسماً فكذلك ما قام مقامه، والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل.

وحجة الأولين من أوجهٍ أحدُهما: اتصالُ ضميرِ المَرفوع بها كما حكى الكسائي: «نَعِموا رجالاً الزَّيدون»، وإذا لم يَظهر كان مستتراً وأضمر شريطة التَّفسير، كما كان ذلك في قَولهم: «ربه رجلاً» وهذا لا يكون في الأسماء.

(*) ذكرَ المؤلّف المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة رقم: ٣٥ شرح اللمع: ورقة: ٦٨ وشرح الإيضاح: ٦٣ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٩٧ ـ ١٢٦، وهي المسألة رقم: ١٤. وعنوانها هناك: (القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان) واليمني في ائتلاف النصرة: مسألة رقم: (٤) في فصل الفعل، رأي البصريين في المقتضب: ١٤١/٢، والأصول ١٣٠/١ ورأي الكوفيين في معاني الفراء: ١٤١/٢، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٢٩٩/٢ ـ ٣٠١.
وانظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٢٤، ومجالس العلماء له: ٩٥ والمرتجل: ١٣٦، وشرح الكافية: ٣٠٧/٢، والتسهيل: ١٢٦ وشرحه للدّماميني: ٤٤٧/١، وهمع الهوامع: ٨٤/٢، والتصريح: ١١٧/٢، والأشموني: ١٩٢/٤.

والوجهُ الثَّاني: أن تاءَ التّأنيث الساكنة تَتّصل بنعمَ كقولِكَ: نعمت المرأةُ هندٌ وهذا لا يكونُ في الأَسماء.

فإن قيل: التاءُ قد تَتّصل بالحروف نحو: «رُبّت»، و«ثُمّت» و«لات»[1]، فلا يدل اتصالهما بنعمَ على أنّها فعلٌ.

قيلَ: اتصالُها ساكنةً بـ«نعمَ» دليلٌ على أنَّها فعلٌ، وليس كذلك، ثم وربّ لأنها مُتحركة، ويدلُّ على الفَرق بينهما أنَّ التاءَ في «نِعمت» تدلُّ على تأنيثِ الفاعلِ، كدلالة التّاء في قامت، والتاء في «ثُمت» و«رُبت» تدلُّ على تأنيثِ الكَلمة في نَفْسِها، لا على التأنيث في غيرها. أمَّا «لات» فقد قيلَ إن التاءَ مُتصلة بما بعدها[2] لأنهم قالوا: «تالآن» و«تَحين» وليس قبلها «لا» ومنهم من قالَ: هي متصلةٌ بلا ولكن حكمها حكم رُبت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا: «لاه»[3] ولم يَقف أحدٌ على نِعمت بالهاء.

فإن قيل: لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن تقول نعم المرأة هند قيل: دخولها أحسن وأما حذفها فلأنَّ المرأةَ في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه.

والوَجهُ الثَّالثُ: السَّبرُ والتَّقسيمُ وذلك أن «نِعم» ليس حرفاً بالإجماع، وقد دَلّ الدليلُ على أنّها ليست اسماً لوجهين:

---

(١) استشهد ابن الأنباري في هذا الموضع بالآية الكريمة ﴿ولات حين مناص﴾، وقول الشاعر:

ماوي ريتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم

وقول الآخر:

ثمت قمنا إلى جرد مسومة أعرفهن لأيدينا مناديل

(٢) ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن، واستشهد لذلك، انظر الإنصاف: ١٠٨.

(٣) وقف عليها الكسائي: الإنصاف: ١٠٨.

أحدُهما: أنّها مبنيةٌ على الفتحِ، أمّا البناء فلا سببَ له مع كونِها اسماً، لأنَّ الاسمَ يُبنى إذا شابَه الحرف، ولا مشابهةَ بين «نِعم» والحَرف، فلو كانت اسماً لأعربت.

والثاني: أنَّها لو كانت اسماً لكانت إمّا جامداً أو وَصفاً ولا سبيل إلى اعتقاد الجُمود فيها، لأنَّ وجهَ الاشتقاقِ فيها ظاهرٌ، ولأنها مِنْ نَعِمَ الرَّجلُ إذا أصاب نعمةً، والمُنعم عليه يُمدحُ ولا يجوزُ أن تكونَ وصفاً، إذ لو كانت كـذلك لظهرَ الموصوف معها، ولأنَّ الصفةَ ليست على هذا البناء، وإذا بطلَ كونُها حرفاً وكونها اسماً ثبتَ أنَّها فعلٌ.

واحتجَّ الكوفيون من سِتَّةِ أوجهٍ:

أحـدُها: دخولُ حرفِ النداءِ عليها كقولك: «يا نِعم المَولى ويا نِعم النَّصير» وحرف النداء مختص بالأسماء.

والوَجه الثّاني: دخولُ حرفِ الجرِّ عليها كقولهم: «نِعم السَّير على بِئس العَير»، وقيلَ لأعرابيٍّ وقد وُلدت له ابنة: نِعم المولودة ابنتك»[1] قالَ: «والله ما هي بِنعم المَولودة نَصرها صُراخٌ وبِرُّها سَرقة» فأجراهـا مجرى قولك: ما زيدٌ بِنِعم الرّجل.

والوجهُ الثالثُ: أنَّه لو كان فعلاً لدلَّ على حدثٍ وزمانٍ، إذ هذا حدُّ الفِعل والزَّمانُ لا يقترنُ به.

والوجهُ الرَّابعُ: أنّه لو كانَ فِعلاً لتصرّف تَصرُّفَ الأفعال فكان منه مستقبل وأمر ومصدر واسم فاعل.

والوجَهُ الخامسُ: أنّ اللامَ تدخلُ عليه إذا وقعَ خبراً لأنَّ كقولك: إنّ

---

(١) هذه العبارة حكاها أبو بكر بن الأنباري عن ثعلب عن سلمة عن الفراء، الإنصاف: مسألة رقم (١٤).

زيداً لنعمَ الرّجل، ومعلومٌ أن هذه اللام لا تدخلُ إلا على الاسم أو على الفِعل المضارع، ونعمَ ليست فعلاً مضارعاً والماضي لا تدخلُ عليه فثَبت أنها اسمٌ:

والوجهُ السادسُ: قولهم نَعِيْمَ الرجل وهذا البناءُ ليس من أبنية الفِعل، فثبت أنه اسم[1].

والجوابُ عن فَصل النداء، من وجهين:

أحدُهما: أنه غيرُ دليلٍ على ما ادّعوا؛ لأنّ حكمَ حرفِ النداءِ[2] أن يدخلَ على المفردِ أو المضافِ أو ما شابهه، وأما على الجُمل فلا. ونِعمَ الرَّجل عندهم جملةٌ ألا ترى أنك[3] لا تقولُ يا زيدٌ منطلقٌ.

---

(١) بعدما تبين لك رأي الكوفيين وحججهم في ذلك، نقل الدماميني في «شرح التسهيل» عن ابن عصفور قوله: «ولم يختلف أحد من النحويين الكوفيين والبصريين في أن نعم وبئس في قولك نعم الرجل وبئس الرجل زيد وأشباه ذلك فعلان وأن الاسم المرفوع بعدها فاعل، وإنما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فيما بعد إسنادها إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة، وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة «تأبط شراً» «وبرق نحره» ونعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الأصل، نقلا عن أصلهما وسمي بهما.
وذهب الفراء إلى أن الأصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو، رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه، فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد كما أنك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعاً بممدوح وعمرو مرفوعاً بمذموم على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترافع المبتدأ والخبر. وانظر شرح التسهيل للدماميني: ٤٢٧/٢ مخطوطة الحرم المكي رقم (١٢٨) نحو، والمقرب لابن عصفور: ٦٥/١. والتعليقة عليه لابن النحاس: ١٥، رأي الفراء في معاني القرآن: ١٤١/٢، ١٤٢.

(٢) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ نفسه.

(٣) في الأصل أنت.

والوجهُ الثّاني: أن دخولَ «يا» على هذا الفِعل لها تأويلان:

أحدُهما: أن تكونَ دخلت «يا» للتّنبيه، ولا يحتاجَ إلى مُنادى كما أن «ها» تدخلُ كذلك كقولك ها أن زيداً قايمٌ، وكقول النّابغة[1]:

ها إنّ تاغُذرة إن لم تَكن نَفَعَتْ فإنّ صاحبَها قد تَاه في البَلَدِ

وإذا دَخلت على الحروف وعلى الأفعال للتّنبيه لم تَحتج إلى تقديرِ مُنادى ودخولها على فعل الأمر كقول الشاعر[2]:

* أَلا يا سلمِى ذاتَ الدَّماليْجِ والعِقْدِ *

وقالَ آخر[3]:

ألا يَا سْلمِىْ ثُمَّ اسلَمِى ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَلاث تَحِيَّاتٍ وإن لَمْ تُكَلِّمِيْ

والتأويلُ الثّاني: أن يكونَ حذفَ المُنادى وهو يُريده كما قال الشّاعر[4]:

يا لَعنةُ اللَّهِ والأَقوامِ كلِّهِمُ والصَّالِحين على سِمْعانَ مِنْ جارِ

---

(١) البيت في قصيدة للنابغة في ديوانه: ص: ٢٦ والبيت آخر القصيدة ورواية الديوان كرواية المؤلف، وهي من اعتذاراته، كما ورد بنفس الرواية في شرح القصائد العشر للتبريزي: ٤٧٢، وللبيت روايات أخرى. وهو في شرح المفصل: ١١٣/٨، ١١٤، والخزانة: ٤٧٨/٢، ٤٧٨/٤ وشرح الشافية: ٨٠.

(٢) عجزه:

* وذات الثنا الغر والفاحم الجعد *

ورد في هامش ابن عقيل: ٢٣١/١ وفي هامش الإنصاف: ٩٩/١.

(٣) البيت غير منسوب وهو في شرح المفصل: ٣٩/٣، وذكر ابن الأنباري ثمانية أبيات مثله ولم يستشهد به.

(٤) لم ينسب إلى قائل معين، الكتاب: ٣٢٠/١، والكامل: ٤٧، ٤٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وابن يعيش: ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، والجنى الداني: ٣٥٦، والعيني: ٢٦١/٤ والخزانة: ٤٧٩/٤.

يريدُ يا قومُ، ويدلّ على ذلك وقوع الجملة بعدها، وقال تعالى[1]: ﴿يا لَيْتَني كنتُ مَعَهُمْ﴾، ﴿يا لَيْتَني لم أَتَّخذْ فُلاناً خَلِيلاً﴾[2]، و﴿يا لَيْتَ قَومي يَعلمون﴾[3] كل ذلك متأول على ما ذكرنا، فإن أحداً لا[4] يَدّعي أن «لَيتَ» اسمٌ وأمَّا فَصْلُ دخول الجارِ فليس بمحكم الدّلالةِ على الاسمية لأن تقديرَ الحكايةِ فيه مُمكنٌ وهو أن كونَ التَّقديرِ في قولِه: «ليستْ بنعمَ المَولودة» أي لَيْسَتْ بمقُولٍ فيها نعمَ المَولودة فحذفَ القول لظهورِ معناه وهو كثيرٌ في القرآنِ وكلامِ العربِ[5] قالَ تعالى[6]: ﴿والملائكةُ باسطوا أَيْدِيَهُمْ أَخرجوا﴾ أي يقولون: أخرجوا، وقالَ تَعالى[7]: ﴿والملائكةُ يَدخلون عَلَيْهِمْ من كلّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾ وقالَ الشّاعر[8]:

واللَّهِ ما لَيلى بنَامَ صاحِبُه ولا مُخالطَ اللَّيانَ جَانِبُه

أي بمقول فيه نامَ وهو كقول الآخر[9]:

مالَكَ عِندي غيرَ سَهْمٍ وحَجرْ وغَيرَ كَبداء شَديدةُ الوَتَرْ
تَرمي بِكَفَّي كانَ مِنْ أَرمَىٰ البَشَرْ

(١) سورة النساء، آية: ٧٣.
(٢) سورة الفرقان، آية: ٢٨.
(٣) سورة يس، آية: ٢٦.
(٤) في الأصل الا.
(٥) انظر الإنصاف: ص: ١١٤.
(٦) سورة الأنعام، آية: ٩٣.
(٧) سورة الرعد، آية: ٢٢، ٢٣.
(٨) البيت في الخصائص: ٣٦٦/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٤٨/٢ والإنصاف: ١١٢، وشرح المفصل: ٦٢/٣، والعيني: ٣/٤ والأشموني: ٢٧/٣، ولسان العرب: (نوم).
(٩) لم أقف على نسبة هذا الرجز وهو في المقتضب: ١٣٩/٢، ومجالس ثعلب: ٥١٣، والخصائص: ٣٦٧/٢، والمحتسب: ٢٢٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٤٩/٢، والإنصاف: ١١٤، وخزانة الأدب: ٣١٢/٢.

أي بكفّي رجلٍ كان.

قولهم: لا يَحسنُ اقترانُ الزَّمان به، قُلنا: إنّما يَقرن بالفِعل الزمان ليصبح المرادُ به، ويُفصل بالزّمان بينَ الماضي والمُستقبل وهذا مستغنىً عنه هاهنا، لأنَّ نعمَ وبئسَ يَستوفيان غايةَ المَدحِ والذّمِ، وهذا لا يكونُ إلّا بما هو موجودٌ، لأنّه المُتَيَقّن[1]، فَلَمّا اختُصَّ بهذا المعنى علم زَمانها ولهذا لم يَتصرفا، ويدلُّ على فسادِ ما قالوه أنّ «عسى» فعلٌ عندَ الجميعِ ولا يقترنُ بها زمانٌ ولا تتصرّفُ للعلةِ التي ذَكرنا من دِلالتها على مَعنى القُرب، وبهذا أشبهت هذه الأفعال الحروفَ حتى جَمُدَتْ، لأنّها دَلّت على مَعنى زائدٍ على الحدثِ والزَّمان وهذا هو بابُ الحروفِ.

وأمّا دخولُ اللّام عليها[2] فلا يدلُّ على أنّها اسمٌ، ألا تَرى أن اللامَ قد دخلتْ على الحرفِ في مثلِ قولهِ تَعالى[3]: ﴿وَلسوف يُعطيك ربُّك فَتَرْضى﴾ وإنما حَسُنَ ذلك، لأنَّها لما جَمَدَتْ أشبَهت الأسماء، فدخلَ عليها ما يَدخُلُ على الأَسماء من حروفِ التَّوكيد وقد أَدخلوا اللّام على الفِعل الماضي المَحض، كقولِ الشّاعر[4]:

إذاً لقــامَ بنصــري معشــرٌ خُشُنٌ عنـدَ الحَفيـظة إن ذُو لَـوثـة لَانـا

وكقولِ امرىءِ القَيس[5]:

---

(١) هذا الرد يشبه ما ردّ به ابن الأنباري حيث قال: «... لأن نعم موضوع لغاية المدح، وبئس موضوع لغاية الذم فجعل دلالتها مقصورة على الآن لأنك إنما تمدح وتذمّ بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع.

(٢) هذا لا يوجد في الإنصاف كما تقدم.

(٣) سورة الضحى، آية: ٥.

(٤) البيت لقريط بن أنيف العنبري، في شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٥، والخصائص: ٢/٢٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٨٨، ومغنى اللبيب: ٢١... وغيرها.

(٥) البيت من قصيدته التي مطلعها: =

* لَناموا فَما إن من حَديث ولا صَالِي *

وأما نَعِيْم الرّجل فهي حكاية شاذَّة، والوجه فيها أن أصلَ[1] «نعم» نَعِمَ بكسر العَين فأشبع الكسرة فنشأت الياءُ، وله نظائر كقولهم: «الدّراهيم» و «والصّياريف»[2] و «مُنتزاح»[3] و «أدنوا فأنظروا»[4]. أي منتزح وأنظر، والله أعلم بالصّواب.

= * ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي *

ديوانه: ٣٢، وشرح المفصل: ٩/ ٢٠، ٢١، ٩٧، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٢١.

(١) أصلها ولغاتها في كتاب اللُّباب: لوحة: ٣٥، والإنصاف: ١٢٥، ١٢٦.

(٢) «الدراهيم» و «الصياريف» يشير إلى بيت الفرزدق:

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة نفي الدارهيم تنقاد الصياريف

الكتاب: ١/ ١٠، والمحتسب: ١/ ٩٦، والخصائص: ٢/ ٣١٥ والديوان: ٥٧٠.

(٣) «بمنتزاح» يشير إلى قول إبراهيم بن هرمة:

وأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح

الخصائص: ٢/ ٣١٦، الإنصاف: ٢٥، والمحتسب: ١/ ٦٦، ٣٤٠ والديوان: ٩٢.

(٤) «أدنو فأتطورو» يشير إلى قول الشاعر:

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى إخواننا صور

وإنني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكو أدنوا فأنظرو

المحتسب: ١/ ٢٥٩، وسر صناعة الأعراب: ١/ ٢٩، والخزانة: ١/ ٥٨، ٣/ ٤٧٧، ٥٤٠، وغير ذلك...

٤١ ـ مسألة [(ما) التعجبية][*]

«ما» في التَّعجب اسم تامٌّ غيرُ موصولٍ ولا موصوفٍ وقال أَبو الحسن: هي بمعنى الذي[1]، والخبرُ محذوفٌ أي الذي أَحسن زيداً شيءٌ.

وحجةُ الأولين من وجهين:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٣٨، وشرح الإيضاح: ورقة: ٦٧، ولم يذكرها ابن الأنباري من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، كما أن أبا البقاء لم ينص على أنها من مسائل الخلاف بين الفريقين إلا أنه لما أراد أن يبين وجهة نظر الأخفش قال: (واحتج الآخرون) فهل يا ترى عدها من مسائل الخلاف بينهما، وذكر الأخفش لأنه تزعم وجهة النظر الكوفية، وذكرها اليمنى في ائتلاف النصرة المسألة رقم ٧٠ في فصل الاسم.

وقد نص ابن يعيش في شرح المُفصل على أن بعض الكوفيين وافق الأخفش.

انظر هذه المسألة في المقتضب: ٤/١٧٧، وأصول ابن السراج: ١/١٦٦، ومجالس العلماء: ١٦٤، والمرتجل: ٤٧ وشرح المفصل: ٧/١٤٨، ١٤٩، الجنى الداني: ٢٣٧، البحر المحيط: ١/٤٩٤، وشرح الكافية: ٢/٣١٠.

(١) أما الفراء فإنه يرى أنها استفهامية فيها معنى التعجب يدل على ذلك قوله في معاني القرآن: ١/١٠٣ حول قوله تعالى: ﴿فما أصبرهم على النار﴾ [سورة البقرة، آية: ١٧٥] فيه وجهان أحدهما معناه فما الذي أصبرهم على النار.

وهكذا يروي أبو حيان في البحر المحيط: ١/٤٤٩ أن مذهب الفراء وابن درستويه جعلها استفهامية فيها معنى التعجب.

أحدُهما: أن مبنى[1] التَّعجبِ على الإبهام، ولذلك عدَلوا فيه إلى «ما» لأنَّها أشدُّ إبهاماً من غيرها، والذي تَتَّضح بِصلتها، وذلك يناقِضُ موضوعَ التَّعجب.

والثاني: أن الخبرَ لا بدّ له منه، ومن شَرطه أن يكونَ مفيداً والخبرُ هنا محذوفٌ على قوله، والذي يقدّره نكرة غير مفيدة[2]، ومن المَعلوم البَيّن أن الذي أحسنه شيءٌ، فيعرى هذا التّقدير عن فائدة كما يَعرى قولك: رجل قائمٌ عن فائدة.

فإن قيلَ: يلزمكم مثل ذلك، لأنّك إذا قدّرت «ما» بشيءٍ كان التَّقدير شيءٌ أحسنَ زيداً وهذا معلومٌ أيضاً[3].

قيل: جعل المبتدأ نكرة قد جازَ في مواضعَ كقولهم[4]: «شرٌّ أهرّ ذا نابٍ» و﴿سلامٌ عليكم﴾[5] و﴿ويلٌ للمطففين﴾[6] وغير ذلك، وليس الخبرُ كذلك، وأنتَ لو قلتَ: جاءَني رجلٌ أو رجلٌ جاءني لكانَ مفيداً بخلاف الخبرِ المحض.

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل يظهر أنها كلمة «مبنى» كتبت مرتين وذلك أن الكلام مستقيم بدونها.

(٢) هذا هو رأي آخر لأبي الحسن فهو يرى في «ما» ثلاثة آراء:
١ ـ يرى رأي سيبويه والجمهور أنها كما قال المؤلف اسم تام... إلخ.
٢ ـ يرى أنها موصولية، وهذا هو الذي ذكره المؤلف في صدر المسألة.
٣ ـ يرى أنها نكرة موصوفة «الجنى الداني: ٢٣٧».

(٣) قال الرضي في شرح الكافية: ٢/٣١٠: ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو أن استعمال «ما» نكرة غير موصوفة نادر نحو «نعما هي» على قول ولم تسمع مع ذلك مبتداه.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي: ١٦٦.

(٥) سورة الأنعام: آية: ٣٤. كما توجد في مواضع أخرى من كتاب الله.

(٦) سورة المطففين، آية: ٢٧١.

واحتج الآخرون: بأن «ما» لو كانت بمعنى شيءٍ لكانتْ تامةً في نفسها، وذلك غير جائز، لأنّها في غايةِ الإبهامِ، والإبهامُ يقتضي الإيضاح، فأمَّا أن يكونَ تاماً مُستَغْنِياً عن بَيانٍ فلا.

والجوابُ عنه من وجهين:

أحدُهما: أن «ما» قد جاءَت تامةً من ذلك قوله تعالى[1]: ﴿فنعما هي﴾ أي فنعمَ شيئاً هي. وقالَ أَبو الحَسَن في قوله تعالى[2]: ﴿فيما نقضهم ميثاقهم﴾ أن «ما» بمعنى شيء، ونَقضهم بدلٌ منه، فإذا جاءَت في موضعٍ تامةً لم يستنكر كونها كذلك في هذا الموضع.

والوجهُ الثاني: أن جعلها بمعنى «الذي» لا يحَصلُ لها إيضاحاً بالعِلّة، لأنّك تُفسر «الذي» بقولك: شيءٌ، ولا فرقَ أن يقولَ: شيءٌ أحسنَ زيداً، وبين قولك: الذي أحسَنَ زيداً شيءٌ في حقيقةِ الإبهامِ بل هذا أَوضح، لأنّك بدأتَ بالشّيءِ الواضحِ ثم أَتيت بما يُبْهِمُه.

والله أعلمُ بالصَّواب[3].

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٧١. وكتب في الأصل (فنعم هي).

(٢) سورة المائدة، آية: ١٣.

(٣) «ما» التعجبية فيها عدة أقوال للعلماء ملخصها:

١ ـ تعجبية نكرة تامة غير موصوفة والجملة بعدها خبر، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وقال به الأخفش.

٢ ـ موصولة، والجملة صلتها والخبر محذوف قال به الأخفش.

٣ ـ استفهامية فيها معنى التعجب وهو قول الكوفيين. وقال بعضهم قول الفراء وابن درستويه.

٤ ـ نكرة موصفة نسب هذا للأخفش.

٤٢ ـ مسألة [فعلية أفعل في التعجب](*)

«أَفعل» في التَّعجّب فعلٌ ماضٍ(١).

وقالَ الكوفيون: هو اسمٌ(٢).

(*) راجع انظر ثبت المراجع المذكورة في المسألة السابقة. . إلا أن هذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٢٦ ـ ١٤٨ وهي المسألة رقم: (١٥) وعنوانها: «القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل». واليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٥) في فصل الأفعال. كما ذكرها ابن النحاس الحلبي في التعليقة على المقرب: ١٧، وذكر مسألة أخرى مما له تعلق وارتباط بهذه المسألة وهي مسألة: «أفعل به» في التعجب نحو: «أسمع بهم وأبصر» أي ما أسمعهم وأبصرهم قال ابن النحاس: اختلف النحاة في قوله: «أفعل به» في التعجب هل معناه أمر أو تعجب؟! مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر.
فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه، وذهب البصريون إلى أن معناه تعجب على الخلاف في التعجب هل هو إنشاء أو خبر.
أما الكوفيون ـ رحمهم الله ـ فدليلهم ظاهر وهو أن المعنى ينبغي أن يكون على حسب اللفظ إذا كان اللفظ هو الدال على المعنى بالقياس على غالب الألفاظ، واللفظ بالإجماع أمر فوجب أن يكون معناه أمر، ليطابق معناه لفظه.
وأما البصريون فدليلهم على أن معناه تعجب هو أن «أفعل» هنا لا يبنى إلا مما يبنى منه ما أفعله فدل على مناسبة بين أفعل به هنا وبين ما أفعله. . . وقد أطال في عرض المسألة.

(١) هذا هو رأي البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين، التصريح: ٢/٨٧.

(٢) وافق الكوفيين في رأيهم هذا أبو الحسن الأخفش، شرح الرضي: ٢/٣٠٨.

وحجّةُ الأولين من أوجهٍ ثلاثةٍ:

أحدُهما: أن نون الوقايةِ تَلحق هذا البناء كقولك: ما أَعلمني وهذه النُّون لا تلحقُ الأسماءَ، إذ لا يُستنكر كَسر آخرَ الاسمِ وإنّما يُستنكَرُ كسر آخر الفعل أو الحرف، فأتى بالنون لتقع الكسرة عليها، ويبقى آخر الفعل على ما كان عليه.

ونُحرّر من هذا عبارة فنقولُ: لفظٌ تلزمه نون الوقاية عندَ الإضافة إلى الياءِ، فلم يكن اسماً كما لو جاء في غير التعجب، ولا يلزمُ عليه الحرف نحو مني وعني، لأنَّ الخلافَ ما وقع في كونِ هذا اللفظ اسماً أو فعلاً فلم يكن له هُنا مدخل فلا يناقض به. وإن شئت ذكرت دليلَ التَّقسيم فقلتَ ليس بحرفٍ بالاتفاق، ولا يجوزُ أن يكونَ اسماً، لأنّ الاسمَ لا تَلحقه نونُ الوقاية فلا تقولُ فلانٌ ضاربني، وهذه النُّون تَلحق لفظَ التَّعجُّب كقولك: ما أعلمني، وهي من خَصائص الأفعال فثَبت أنَّه فعلٌ.

فإن قيل: قد دخلت هذه النُّون على الاسمِ في نحو قول الشاعر[1]:

* وليسَ حامِلُني إلا ابنُ حَمّالِ *

وقالوا: قَطني، وقَدني وهما اسمان.

قيلَ: أمّا «حامِلُني» فمن الشَّاذِّ الذي لا يُعرّجُ عليه، وكأنّه حملَ اسمَ الفاعلِ على الفعلِ المضارع لما بَينهما من الشَّبه، ومثل ذلك يُحتمل في ضَرورة الشّعر. وأمَّا «قَدني» و«قَطني» فقد يقال: «قَدِي» و«قَطِي» ولا يجوزُ مثلُ ذلك في فعلِ التَّعجب.

---

(١) صدر البيت: * ألا فتى من بني ذبيان يحملني *
أو * فهل فتى من سراة القوم يحملني *
والبيت في: الكامل: ١/٢٠٥، والإنصاف: ١٢٩، والبحر المحيط: ٧/٣٦١، وخزانة الأدب: ٢/١٥٨، ٤٥٤، ٥٧٨. وأورد أبياتاً منها الشاهد وقال لم أرها إلا في كامل المبرّد، قال فيه أنشدنا أبو مُحلّم.

وأمَّا مَنْ قال: «قَدني» فالوجه فيه عنده أن «قَد» بمعنى اكفُفْ فلما أشَبه فِعلَ الأمرِ لحقَه حكمٌ من أحكامه، كما قالَ: حسبُك يَنَمِ النّاس، بجزمِ الجَواب، لأنه حَمله على اكفُف ينمِ النّاس.

والوَجْهُ الثّاني: أن هذا البِناء ينصبُ المعرفة والنّكرة وأفعل الذي هو اسم لا يعَمل ذلك وإنما هو يختصُّ بالنكرات.

فإن قيلَ: فقد عمل في المعارفِ كقولِ العَبّاس بن مِرداس[1]:

* وأضربُ مِنّا بالسُّيوف القَوَانِسا *[2]

فنَصب القَوانِسَ بأضرب، وقالَ النّابغة:

فإن يَهلك أبو قابوس يَهلك رَبيْعُ النّاس والشّهرِ الحَرامِ
ونَأخذ بعدهم بِذِنابِ عَيْشٍ أَجبَّ الظَّهرَ لَيس لَه سَنامِ[3]

فنصَب الظّهر بأحبّ، وقالَ آخر[4]:

ولقد أغتدي وما صَقَعَ الدّيْـ ـك على أدهمٍ أجشّ الصَهِيلا

فنصب بأفعل.

---

(١) العباس بن مرداس (؟ - ١٨ هـ)، ابن أبي عامر السلمي، أبو الهيثم. شاعر، فارس، من سادات قومه، أمه الخنساء الشاعرة المشهورة، أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم قبيل فتح مكة.. أخباره في الشعر والشعراء: ١٠١، واللآلى: ٣٢..

(٢) صدر هذا البيت هو قوله:

* أكـر وأحـمي لـلحقـيـقـة مـنـهـم *

والبيت في ديوانه: وهو في شرح المفصل: ١٠٥/٦، ١٠٦ وشرح الأشموني: ٥٦/٣، وشرح التصريح: ٣٣٩/١، وخزانة الأدب: ٥١٧/٣، والقوانس جمع قونس وهو أعلى بيضة الرأس.

(٣) البيتان في ديوانه تحقيق شكري فيصل: ٢٣١ - ٢٣٢. وروي هناك (ونمسك) (بعده) وهو في المقتضب: ١٧٩/٢، وأمالي الشجري: ٢١/١، ١٤٣/٢، والإنصاف: ١٣٤، وشرح المفصل: ٥٧٩/٣، ٥٣٤/٤، ٨٣/٦، ٨٥، وخزانة الأدب: ٩٥/٤.

(٤) لم أقف على نسبته وهو في الإنصاف: ١٣٤.

فالجوابُ[1]: أن هذه المواضعَ مَخرجها غيرُ ما ادعوا، وذلك أن مَنْ نصب ما بعدها إمّا أن يكون على فعل محذوف يفسره أَفعل كما قال تعالى[2]: ﴿إنّ ربَّكَ هو أعلمُ بمَنْ ضَلَّ عن سَبِيْلِهِ﴾ وقال تعالى[3]: ﴿الله أعلمُ حَيْثُ يَجعل رِسالَاته﴾ فـ «حيثُ» و «مَنْ» لا يجوز أن يكونا مَجرورين بالإضافة، لأنَّ أفعلَ تُضاف إلى ما هي بعض له وذلك محالٌ هنا، وأمَّا «أجبَّ الظَّهر» فروي بالإضافة، ولا حُجّة فيه على هذا، وقد رُوي بالرّفع على تَقديرِ أجبّ الظهرَ منه، أمَّا النَّصب فعلى التَّشبيه بالمفعول به كباب الحَسن الوجه، وقيل الأَلفُ واللاّمُ زائِدتان كما قالَ الآخر[4]:

خلّصَ أمّ العَمرو من أَسيرها حُرّاسُ أبوابٍ على قُصُورها

وعلى مذهبهم يجوزُ أن يكونَ بدلاً من الضَّمير، وعلى كل حال لا يبقى لهم فيه حجة وكذلك القول في «أجشَّ الصهيلا».

والوجه الثالث: أن هذا البناء مبنيّ على الفتح ولو كان اسماً لم يكن مبنياً، إذ لا علة للبناء خصوصاً على الفتح، فإنْ قيل: علة بنائه شيئان:

أحدُهما: تَضَمُّن معنى هَمزة الاستفهامِ، لأنَّ قولَك: ما أَحسن زيداً أي شيءٌ أوجبَ ذلك؟.

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) سورة النجم، آية: ٣٠ وكتب الناسخ الآية هكذا (إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله).

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٢٤ رسمها في المصحف رسالته وهي قراءة ابن كثير وحفص والباقون بالجمع الكشف لمكي: ١/٤٤٩.

(٤) البيت لابن النجم العجلي وهو في المقتضب: ٤/٤٨، ٤٩ والمنصف: ٣/١٣٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٥٢، الإنصاف: ٣١٧، ابن يعيش: ١/٤٤، ٢/١٣٢، ٦/٦٠، شرح شواهد الشافية: ٥٠٦، التصريح: ١/٩٤، ٣٩٤، لسان العرب (وبر) أكثر رواياته (باعد أم العمر).

والثاني: تَضَمُّنهُ حرفُ التَّعجب، لأنّ التَّعجُّب معنى، والأصلُ في كلِّ معنى أن يوضعَ له حرفٌ فيُعتَقَد ذلك وإن لم يُنطق به، كما في بناءِ هذا وهؤلاء.

والجوابُ أمّا الاستفهامُ فعنه جوابان:

أحدهما: أنَّ التّعجُّب خبرٌ يَحتمل الصّدقَ والكَذِبَ وبين الخبرِ والاستفهامِ بونٌ بَعيدٌ.

والثاني: أنَّ الاستفهامَ لو كان لكانت «ما» هي المُتضمنة له لا الفعل الذي بعدها. وأمّا حرفُ التَّعجب فلا حاجةَ إلى تقديره، لأنَّ الصيغَة دالةٌ على التَّعجب فلم يَحتج معها إلى حرفٍ، كما أنَّ «نعم» و«بئس» موضوعتان على المَدح والذّم ولم تحتَج مع ذلِكَ إلى تقديرِ حرفٍ يدلُّ عليهما وكذلك عسى وحبذا[1].

والوجهُ الرابعُ: أن أحكامَ الفِعلية موجودةٌ فيه منها لحقوق نون الوقاية به على ما تقدّم، ومنها أنّك إذا أتيت بفعلٍ آخر والمفعول واحد أجريته مجرى أكل وشرب مثاله قولك ما أحسن زيداً وأجملَ[2].

وأما حُجَّةُ الكوفيين: فإنهم احتجوا بثلاثةِ أشياء:

أحدُها: أنه يصغر، يقال ما أُحَيْسِنَهُ قال الشَّاعرُ[3]:

---

(١) الوجه الثالث سقط سهواً من المؤلف.

(٢) الوجه الرابع صحح على هامش الصفحة بخط الناسخ نفسه فتعذرت قراءة بعضه لتلف الورقة.

(٣) نسب هذا البيت إلى العرجي، ومجنون بني عامر والبيت في ديوان العرجي: ١٨٢، وديوان المجنون: ١٦٨ وغيرهما، وربما نسب إلى شاعر متأخر لا يحتج بشعره وللبيت شهرة في كتب النحو. فهو في أمالي ابن الشجري: ٣/١٣٠، ١٣٣، وشرح المفصل: ١/٦١، ٦٧ والإنصاف: ١٢٧، وشرح شواهد الشافية: ٨٣، والخزانة: ١/٤٥.

يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا من هَؤليائِكُنَّ الضَّالِ والسّمرِ

والتَّصغيرُ من خَصائص الأسماء.

والوجهُ الثاني: أن عينَ هذه الكلمةِ تَصِحُّ إذا كانت واواً أو ياءً نحو ما أَخوف زيداً وما أَسيره ولو كان فِعلاً لاعتُلت لأن الاعتلال من خَصائص الأفعالِ.

والثَّالثُ: أنّه جامدٌ لا يَـتَصَرّف فلا يكونُ منه مُستقبل ولو كان فِعْلاً لتَصَرّف، ويدلُّ على أنَّه ليس بفعلٍ أنَّك تَقولُ ما أَعظمَ الله قالَ الشاعرُ[1]:

ما أقْدَرَ الله أن يَدني على شَحَطٍ مَن دارُهُ الحَزن ممن دارُه صُولُ

ولو كان فِعلاً لكان التّقدير شيئاً عظَّمَ اللَّهَ، وعظمةُ اللَّهِ من صفاتِ الذّات لا تَحصل بجعلِ جاعلٍ.

والجوابُ: أما التَّصغيرُ فإنّه يتناول لفظ الفعلِ هنا والمراد تَصغير مَصدره وكأنَّه قالَ فيه حُسنٌ قليل، وهذا كما يضاف إلى الفعل في نَحو قوله: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصَّادقين صِدْقُهُم﴾[2] وهو كثيرٌ، والمعنى إضافة الزّمان إلى مصدر الفعل، وحسن ذلك في فعل التَّعجب أنه لجمودِهِ أشبهَ الاسمَ، ومن هاهُنا صحّت فيه اليَاءُ، والواو نحو ما أَقومه وما أَخوفه، لأنَّه

---

(١) قائله حندج المري: وهو في قصيدة أولها:

* في ليل صول تناهى العرض والطول *

في معجم البلدان: ٣/٤٣٥، وشرح الحماسة: ١/١٨٣، الإنصاف: ١٢٨ االعيني: ١/٢٣٨، الأشموي: ١/١٠١، والشحط: وصول: بالضم ثم السكون وآخر، لام... مدينة في بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب وهو (الدربند) وليس بالذي ينسب إليه الصولي وابن عمه إبراهيم بن العباس الصولي فإن ذلك اسم رجل.. معجم البلدان: ٣/٤٣٥ وأورد البيت. وفي الأصل ورد (صور) بالراء بدل اللام.

(٢) سورة المائدة، آية: ١١٩.

لما لَزِمَ طريقةً واحدةً كان كالاسم وهذا هو الجَواب عن الوَجه الثَّاني على أن صِحّة الواوِ لا يقَطع بها على الاسم أَلا تراهم قالوا: «استَحْوَذَ»[1]، و«استَنْوَقَ الجَمَلُ»[2] و«استَتْيَسَتِ الشّاة»[3] ونحو ذلك.

أمّا عدمُ تصَرفه فلا يدلُّ على كونه اسماً ألا تَرى أن «نعم» و«بئس» و«عسى» أفعال ولا تتصّرف وكان السّببُ في ذلك أنّ فعلَ التَّعجب ماضٍ أبداً؛ إذ لا يُتَعَجَّبُ إلا من أمرٍ متحقق، موجودٍ كما أن نِعم وبِئس كذلك.

فإن قيلَ فأنتَ تقولُ: ما أطولَ ما يخرج هذا الصّبي فتحكم على المعنى المستقبل قيل: التَّعجب هنا لأماراتٍ دالة على وجود الأمر في المستقبل، فكأنَّ ذلك موجود الآن، وهذا مثل قوله تَعالى[4] ﴿رُبَّما يَوَدُّ الذين كَفروا﴾ و«رُبّ» إنما تَدخل على المَاضِي ولكنْ لما كان خَبرُ الله حَقاً وصِدْقاً جَرى مَجرى المَوجود وأمَّا قولهم: ما أعظمَ الله فالمُراد به شيءٌ عظم الله عندي: ولم يوجب له في نفسه سبحانه تعظيماً لم يكن: وإنما هو دالٌّ على أمر ظهرَ للمَخلوق ثمّ إن هذا لازمٌ لهم، كما يَلزمنا فإنّ المَعنى لا يَختلفُ بينَ أن يكونَ اللّفظُ فعلاً أو اسماً.. والله أعلمُ بالصَّواب..

---

(١) قال تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ سورة المجادلة، آية: ١٩.

(٢) يقال: إن صاحب هذا المثل طرفة بن العبد لما سمع وهو صغير قول المتلمّس:

وقد أتناسى الهم عند احتضاره بناج عليه الصيعرية مكدم

الشعر والشعراء: ١/١٨٣ والمثل في جمهرة الأمثال: ١/٥٤، والمستقصى: ٦٦.

(٣) قال ابن فارس: «عنز استتيست إذا صارت كالتيس في جرأتها وحركتها ويضرب مثلاً للذليل يتعزز» معجم مقاييس اللغة: ١/٣٦٠ (تيس).

(٤) سورة الحجر، آية: ٢.

٤٣ ـ مسألة [التعجب من الألوان][*]

لا يُبنى فعل التَّعجب من الألوان.

وقال الكوفيون: يُبنى من البَياض والسَّواد فقط.

وحجةُ الأولين أنّه فعلٌ مأخوذٌ من اللَّون فلم يُبن منه فعل التَّعجب كالحُمرة وغيرها، وإنما كان كذلك لوجهين:

أحدهما: أن الأصل في فعل اللون أفعل نحو أبيض وأحمر، وفعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي.

والثاني: أن الألوان للزومها المحل تجري مجرى العيوب الظاهرة والأعضاء ولذلك[1] لا يبنى منها فعل التعجب، فلا يقال في العظيم الرجل ما أرجله ولا في عور العين ما أعوره كذلك الألوان.

(*) ينظر ثَبت المصادر في تخريج المسألة رقم: (٤١). شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٣٥/٤. وذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٤٨ ـ ١٥٥، وعنوانها هناك: (القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان): «المسألة: رقم (١٦)». وذكرها اليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٦) في فصل الفعل.

(١) غير واضحة في الأصل.

واحتج الآخرون[1] بالسماع والقياس.

فمن السماع قول الشاعر[2]:

جارِيةٌ في دِرعِها الفِضفاضِ تُقـطِّعُ الحَديثَ بـالإيمـاضِ

أبـيضُ مـن أُخـتِ بـنـي أبـاضِ

وكذلك قولُ الآخر[3]:

إذا الرجالُ شَتَوا واشتَدّ أزمُهُمُ فأنتَ أَبيَضُهُم سِربال طَبَّاخِ

وأفعل في حكمِ فعلِ التَّعجبِ فيما يجوزُ ويمتنعُ.

وأمَّا القياسُ فهو أن البَياض والسَّواد أصلانِ لكلِّ لونٍ، إذ كانَ بقيّةُ الألوانِ يتركب منها، وأحكامُ الأصولِ أعمُّ من أحكامِ الفروع وأقوى.

والجوابُ عن الشّعر من وَجهين:

أحدُها أن أفعلَ فيه ليس للمبالغةِ وإنّما هو اسمٌ بمنزلة قولك شيءٌ أسود وأبيض أي مبيضّ ومسودّ، والخلافُ فيما يراد به المبالغة.

والثّاني: أن هذا من الشُّذوذ الذي لا تُناقض به الأصول قولهم: «إن البياض والسواد أصلان للألوان» جوابه من وجهين:

---

(١) اتفق الاحتجاج عند ابن الأنباري والعكبري انظر الإنصاف: ص ١٤٨ ـ ١٥١.

(٢) صاحب هذا الرجز هو رؤبة بن العجاج. انظر ملحقات ديوان ١٧٦، في الجمل: ١١٥، والإنصاف: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٦، ١٤٧/٧ (الأول والثالث)، والخزانة: ٤٨١/٣، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٣٥/٤ (الأول والثالث فقط)، وشروح سقط الزند: ١٧٤.

(٣) البيت لطرفه بن العبد البكري يهجو عمر بن هند. البيت في الجمل: ١١٦، والإنصاف: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٦، والمقرب: ٧٣/١، ومجمع الأمثال: ٨١/١ اللسان (بيض)، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٣٥/٤.

أحدُهما: ليس كذلك بل كل لونٍ أصل بنفسه وليس بمركب ولو قدر أنّه مركب، ولكن هذا لا يمنعُ من أن يكونَ أصلاً؛ لأن حقيقتَه واسمه تغيرا فهو، بمثابة الأدوية المركبة فإن طَبائعها وأسماءَها تُخالف أحكامَ مفرداتها وكـذلك ما رُكب من الكلمات نحو «لولا» و«لن» على قول الخليل.

والجوابُ الثاني: نُقدر أنهما أصلان ولكن لم يُجَوِّزْ ذلك بناءَها على هذه الصّيغة، وبيانُه من وجهين:

أحدُهما: أن العلةَ في امتناعِ بناءِ فعل التّعجب من غيرهما موجودةٌ فيهما وهو كونه على أكثر من أربعةِ أحرفٍ والأصلُ ألاَّ يُخالِفَ مقتضى العِلّة.

والثاني: أن الأصولَ أولى بمراعاةِ أحكامِها، وأبعد من التّغيير بخلافِ الفروع، فإن الفرعَ مغيرٌ عن الأصلِ والتَّغيير يُؤنس بالتَّغيير، ألا تَرى أن النَّسب إلى حَنيفة حَنفي وإلى ثَقيف ثَقيفي[1] ولم يكن الفَرق بينهما إلا أن حنيفةَ حُذفت منها التّاء، فحُذفت منها الياء أيضاً وثقيف لم يُحذف منه شيءٌ فلم تُحذف منه الياء، والله أعلمُ بالصّواب..

---

(١) الخصائص: ٢/١١٠ قال أبو الفتح: «فأما ثقفي فشاذ عنده أي عند سيبويه ومشبه بحنفي... وهو عند المبرد قياسي».